تحليل الصراعات الأثنية في جمهورية جنوب أفريقيا وانعكاساتها على الأوضاع في القارة الأفريقية (دراسة في الجغرافية السياسية)

أ.م. د.عدنان عبد الله حمادي

Received: 12/1/2022 Accepted: 20/2/2022 Published: 2022

تحليل الصراعات الأثنية في جمهورية جنوب أفريقيا وانعكاساتها على الأوضاع في القارة الأفريقية (دراسة في الجغرافية السياسية)
أ.م. د.عدنان عبد الله حمادي

وزارة التربية – الكلية التربوية المفتوحة
Adnanaljumile0790@gamail.com.

مستخلص البحث:

يتميز مجتمع جنوب أفريقيا بأنه يتألف من مجاميع مختلفة في الأصل والثقافة والدين واللون ، إذ تنحدر هذه المجاميع إلى اصول أفريقية أو اوربية أو اسيوية فضلاً عن الملونين الذين جاءوا نتيجة لاختلاط هذه المجموعات الأثنية ، فكان من الطبيعي ان يحدث صراع فيما بينها حول مختلف المصالح وكل مجموعة أثنية تحاول ان ترتبط بالمجتمع الذي انحدرت منه .

ويعد مجتمع دولة جنوب أفريقيا بيئة صالحة لنمو فكرة العنصرية وممارستها في الواقع الاجتماعي والاقتصادي والسياسي ، ويتكون سكان جنوب أفريقيا من اربع مكونات أثنية هم الأفارقة (79%) ، والبيض (10%) ، والملونون (8%) ، والآسيويون (3%) ، وان هذه الجماعات تجد لها امتداداً في داخل دول أخرى مجاورة وتؤدي تلك الامتدادات ادوار مهمة فيما يتصل بعلاقاتها مع دول الجوار سلباً وإيجاباً وهذا ما قد يتخذه صناع القرار السياسي لبلوغ غاياتهم ، إذ تعتمد الأنظمة السياسية على العصبية في تعزيز حكمها .

الكلمات المفتاحية : الأثنية – الصراع الاثني – الانعكاسات الأثنية.

1- **مشكلة الدراسة** : لتحديد مشكلة الدراسة يتم طرحها على شكل مجموعة من الأسئلة التي لها علاقة بموضوع البحث ، يقودها سؤال رئيس هو (ما المقصود بالتحليل الاثني للصراعات؟) ، ويمكن طرح الأسئلة الثانوية على ضوء السؤال أعلاه كالآتي :
   أ- ما أثر التنوع الاثني في قوة الدولة وضعفها ؟
   ب- هل هناك علاقة وثيقة بين الصراعات الأثنية والسياسات الاقتصادية.
   ج- ما هو المستقبل الجيوستراتيجي لجنوب أفريقيا في ضوء تركيبها الاثني وتحدياتها المختلفة .
2- **فرضيات الدراسة** : في الغالب تكون فرضيات الدراسة بمثابة إجابات للمشكلات الفرعية المطروحة ، وقد تأسس البحث على وفق الفرضيات الآتية :
   أ- للتنوع الاثني أثر كبير في قوة وضعف الدولة .
   ب- هنالك علاقات وثيقة بين الصراعات الأثنية والسياسات الاقتصادية .
   ج- يمثل التنوع الاثني لسكان جنوب أفريقيا نقطة ضعف جيوستراتيجية لمستقبلها الجيوبولتيكي
3- **أهداف الدراسة** : تهدف الدراسة إلى تحليل العوامل المكانية التي أسهمت في التنوع الاثني في دولة جنوب أفريقيا مع الأخذ بالاعتبار الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية كافة ، ومدى تأثير ذلك على السكان ، لاسيما الحدود المشتركة مع دول الجوار الجغرافي.
4- **منهجية البحث** : اعتمدت الدراسة على المنهج التحليلي لدراسة قوة الدولة الجغرافية (الطبيعية والبشرية) وتحليل عناصر القوة المؤثرة ، فضلاً عن الاعتماد على المنهج التاريخي الذي يركز على الماضي في تحليل الأحداث الحاضرة والمستقبلية .

5- **حدود الدراسة** : تمثل حدود الدراسة المكانية الحدود الجغرافية لجمهورية جنوب أفريقيا والمعترف بها دولياً ، أما الحدود الزمانية فهي متابعة صفحات التاريخ أينما وجدت ولغاية عام 2020 .

المقدمة :

الأثنية فئة من الناس يعرفون بعضهم البعض على أساس أوجه الشبه مثل السلف ، اللغة ، المجتمع ، الثقافة ، أو الأمة ، وعادة ما تكون موروثة على أساس المجتمع الذي يعيش فيه الفرد .

والصراع الاثني وما يترتب عليه من مشكلات جيوبولتيكية بلغ حد الذروة بداية القرن العشرين ، بسبب التغيرات الكبرى في الخارطة السياسية للحروب ، وعليه فإن الصراعات الأثنية ظاهرة تاريخية تعبر عن هوية اجتماعية واعتقاد بأصل وتاريخ مشترك وشعور بالانتماء إلى جماعة تؤكد هوية أفرادها في تفاعلهم مع بعضهم ومع الآخرين .

ويجب التمييز بين الجماعة الأثنية والجماعة العرقية ، إذ يشير مصطلح العرق إلى مجموعة من الناس يتشاركون بخصائص جسدية متشابهة ومميزة ، أما الجماعة الأثنية فهو اسم جامع للهوية الثقافية وأسطورة عن الأصل المشترك ، ويرتبطون بإقليم جغرافي محدد ، وقد ارتبط مصطلح العرق بتقسيم البشر إلى مجموعات عرقية (أمريكي – آسيوي – أوربي) لكن بدأ مصطلح الأثنية يسود على ذلك بوصفه مصطلح اشمل ، إذ لا يقتصر اهتمام الأثنية على الخصائص البيولوجية فحسب، بل يتعداها إلى الكثير من الأبعاد الثقافية وغيرها من الجوانب المادية في تكوين الهوية .

المبحث الأول

الخصائص الجغرافية واثرها على قوة الدولة

يركز الباحث في الجغرافية السياسية على معرفة الخصائص الجغرافية (الطبيعية والبشرية) ودرجة الانسجام أو التجانس بينها كونها من العناصر الأولية الأساسية في وضع تقويم لوزن الدولة[1] .

1- العوامل الطبيعية وتشمل :

أ- <u>الموقع الفلكي</u> :

تؤكد العديد من النظريات الجيبوليتيكية على ان للموقع الجغرافي تأثيراً حتمياً في حركة الدولة وفعالياتها ، إذ إن الموقع الجغرافي قد يحقق قيمة سياسية بذاته [2].

ويعد الموقع الفلكي قيمة عليا في تنوع مناخ الدولة ، إذ إن دوائر العرض الجغرافي تسهم بتحديد مستوى الإنتاج الزراعي والاستيطان وعلاقة ذلك بإمكانات الدولة الاقتصادية ، وتقع دولة جنوب أفريقيا بين دائرتي عرض $(35^\circ - 22^\circ)$ جنوباً وبين خطي طول $(33^\circ - 17^\circ)$ شرقاً ، الخارطة (1)

ولهذا الموقع الفلكي لدولة جنوب أفريقيا تأثير إيجابي في قوة الدولة السياسية، لأنها تمتد فوق الإقليمين المعتدل وشبه المداري ، إذ المناخ الملائم للعمل في كل فصول السنة ، وهذا المناخ المناسب شجع الأوربيين بالهجرة إليها وهي تقع في اقصى الجزء الجنوبي من القارة ، فهي تشكل حلقة وصل بين الشرق والغرب ، فهي تواجه الهند وأستراليا وبلاد الشرق الأقصى كما تواجه أمريكا الجنوبية غرباً[3] .

خارطة (1)
الموقع الفلكي لجمهورية جنوب أفريقيا

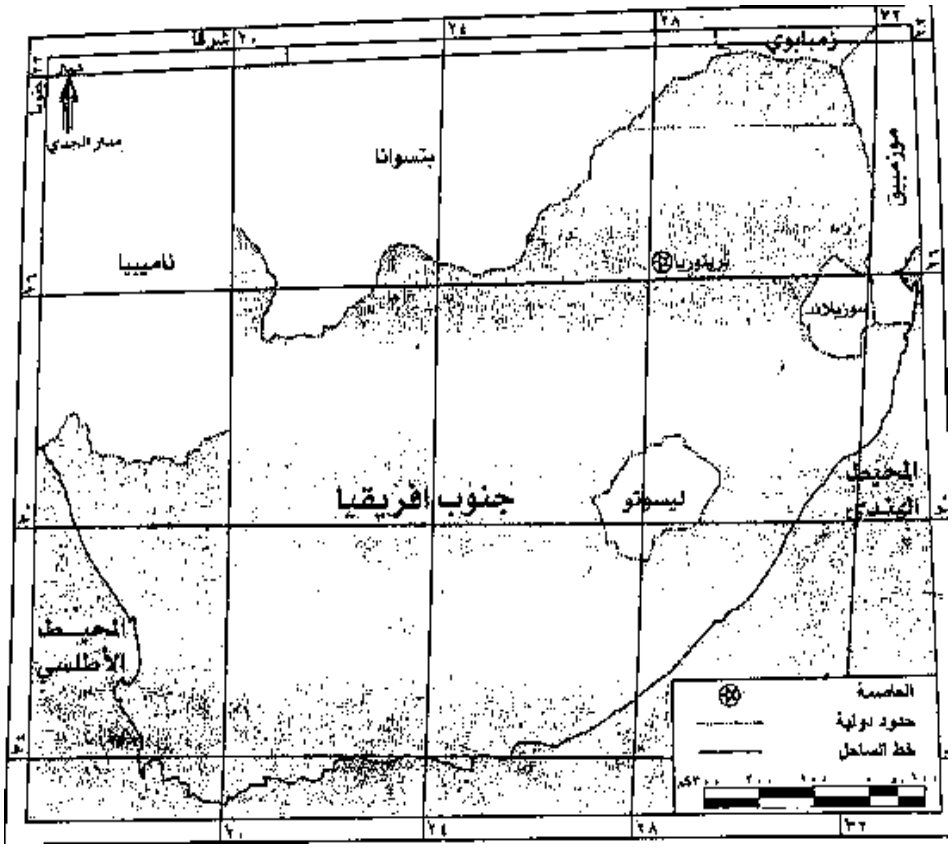

المصدر :

International motoring productions, Southern Africa States, Six Pack, Infomap United Kingdom, 2006, P. 21.

ب- <u>الموقع البحري</u> :

على الرغم من ان قارة أفريقيا تضم كثر عدد من الدول الحبيسة في العالم ، إلاّ أن دولة جنوب أفريقيا تتميز بأن لها موقع ستراتيجي متميز ، كونها تطل على المحيطين الهندي والأطلسي ، إذ تتصارع قوى الاستعمار للسيطرة على هذه الطرق، كما تزيد اهمية هذا الموقع الجيوستراتيجية للعديد من الدول الحبيسة التي تحتاج إلى منفذ طبيعي يساعد على تواصلها مع دول العالم الخارجي[4] .

وعند دراسة الموقع البحري لدولة جنوب أفريقيا نستطيع تمييز الآتي :

1- ان دولة جنوب أفريقيا تقع ضمن المناخ المعتدل على مدار السنة مما يجعل موانئها مفتوحة للملاحة طوال العام بلا توقف .
2- انتشار مراكز العمران والإنتاج على طول سواحلها بصورة واضحة مما يوفر ظهير غني لهذه السواحل .

وبذلك ترتفع القيمة الجيوبوية والبحرية لها ، إذ يمثل المحيط الأطلسي واحد من أهم الطرق البحرية العالمية ، وعنصر قوة أساسي لاسيما بعد أن تم تمديد حدودها في المياه الإقليمية إلى (6و 9) كم لتتسع أمامها فرصة التنقيب عن المعادن والبحث عن البترول[5] .

والموقع البحري عامل مهم ومؤثر في قوة الدولة السياسية ، إذ يمثل نقطة أساسية بين الشرق والغرب ويتحكم بمرور تجارة دول أوروبا وأمريكا إلى دول آسيا وأفريقيا ، وتمثل دولة جنوب أفريقيا بوابة جنوبية تتحكم في الطريق الجنوبي العالمي[6].

وهي تضاهي قناة السويس بالموقع البحري، إلاّ أنها تتفوق على موقع قناة السويس كونها بعيدة عن الصراع الدائر في منطقة الشرق الأوسط ، لاسيما ميناء الكيب الذي يمثل اهم موانئ جنوب القارة ، مما يجعلها تمثل بوابة القارة الجنوبية[7].

خارطة (2)
خارطة الموقع البحري

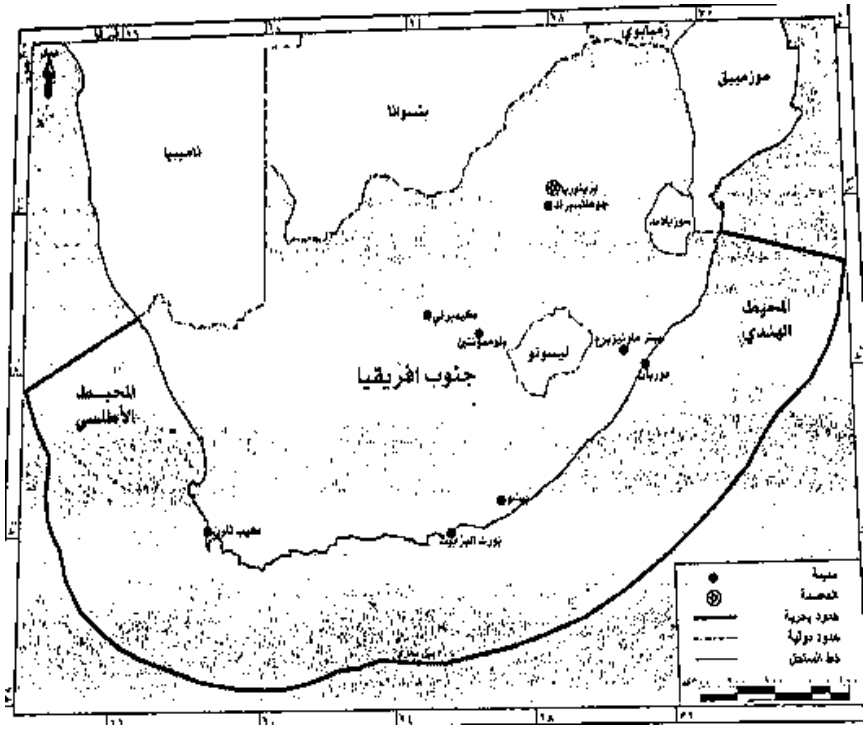

المصدر :

International motoring productions, Southern Africa States, Six Pack, Infomap United Kingdom, 2006, P. 33.

ج- دول الجوار : تشترك دولة جنوب أفريقيا بحدود سياسية مع ست دول هي موزمبيق في الشمال الشرقي وزيمبابوي وبتسوانا في الشمال وناميبيا من الشمال الغربي ودولتا سوازيلاند وليسوتو الحبيستان في الداخل .

جدول (1)
أطوال الحدود مع الدول المجاورة

الدولة	الطول /كم	النسبة المئوية
بتسوانا	1840	37.9
ناميبيا	967	19.9
لسوتو	909	18.7
موزمبيق	491	10.1
سوازيلاند	430	8.8
زيمبامبوي	225	4.6
المجموع	4862	%100

Reference:http://www.nationmaster.comcountry-info/profiles/southAfrica/Geografy

خارطة (3)
دول الجوار لدولة جنوب أفريقيا

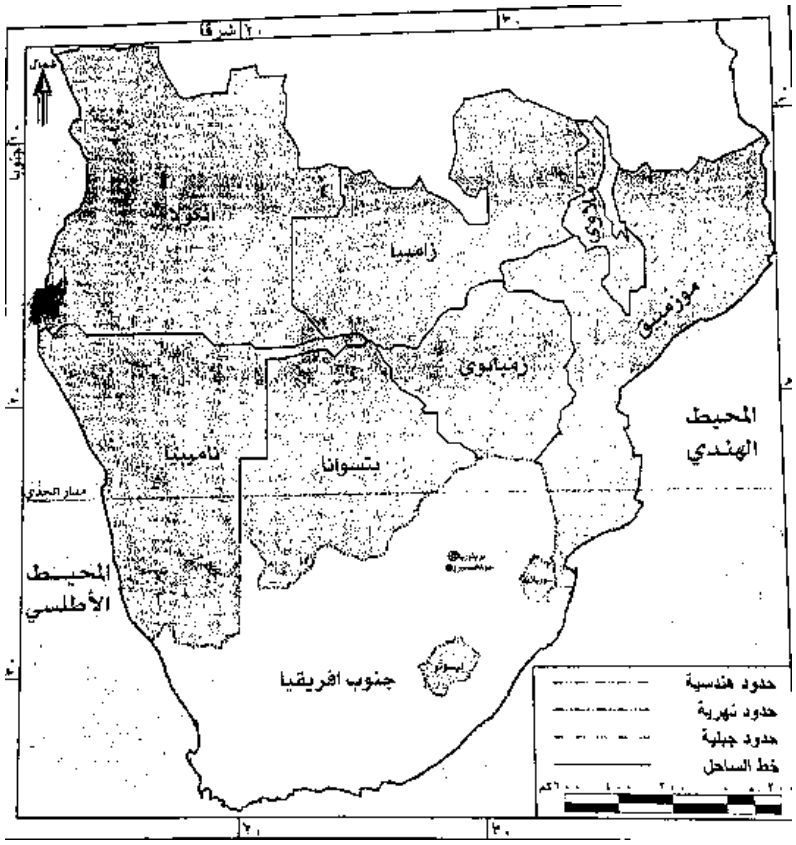

المصدر:
The Kingfiher World Atlas, 1st ed, Arab Scientific Pub., Lebanon, 2005. P. 83.

ونجد من الخارطة (3) ان موقع دولة جنوب أفريقيا يشكل أهمية كبيرة بالنسبة لدول الجوار الجغرافي وتتمتع بثقل إقليمي يؤثر في دول الجوار ، إذ تمثل لها الدول المجاورة ظهير غني بالثروات المعدنية والزراعية ، إلاّ أنه يفتقر للمنافذ البحرية بينما تشكل دولة جنوب أفريقيا منفذ بحري طبيعي لهذا الظهير، مما جعل هذا الموقع يمنحها قوة سياسية واضحة بالنسبة لدول الجوار .

د- الشكل والمساحة :

تأخذ دولة جنوب أفريقيا شكلاً طولياً (متأثراً بشكل القارة نفسها) ، وتمتد من اقصى الطرف الجنوبي الغربي من نقطة الكيب إلى اقصى الطرف الشمالي الشرقي[8]. ولهذا الشكل جوانب جيوبولتيكية سياسية ، إذ انه يساعد على اختراق قوة الدولة عسكرياً ، كما يشجع على عزل الأطراف والمطالبة بالانفصال (مقاطعتي الليبموبو ومبوالانجا أنموذجاً) ، أما مساحة دولة جنوب أفريقيا فتبلغ (1.219.090) كم^2 ، وهي اكبر دولة في الجنوب الأفريقي ، وتظهر الأهمية الستراتيجية لكبر المساحة في وقت الحروب من ناحية الدفاع بالعمق ، وبذلك فإن المساحة تشكل عامل قوة بالنسبة لها ، وتتنوع مواردها الطبيعية كما تؤهلها للوصول إلى مصاف الدول المتقدمة . لكن سلبية المساحة الكبيرة هي إضعاف الروابط الاجتماعية ، وتشجيع الحركات الانفصالية ، مما يجعلها عرضة للتفكك[9] ..

2- العوامل البشرية : وتشمل :

أ- حجم السكان :

يبلغ عدد سكان دولة جنوب أفريقيا (5.308.690) مليون نسمة بحسب إحصاء عام 2020 ، وتعدّ من الدول السباقة في قارة أفريقيا التي عرفت نظام التعدادات منذ وقت مبكر وبصورة منتظمة ، ويعود سبب ذلك إلى الاستيطان الأوربي بها وان معدل الزيادة والنمو السكاني مستمر ، إلاّ أنها تعرضت لتراجع أعداد السكان بعد عام 2001 فما فوق بسبب إصابة أعداد كبيرة من السكان بمرض نقص المناعة المكتسبة ، إذ بلغت عام 2010 (10%) من مجموع السكان ، لكن تبقى نسبة النمو السكاني نقطة قوة لصالحها على الرغم من هذا الانخفاض[10] . وعند تقييم الوزن الجيوبولتيكي لعدد السكان يمكن القول ان العدد الكبير من السكان يمثل عامل له تأثير ايجابي على قوة الدولة السياسية .

ب- التركيب الاثني :

تتسم التركيبة الأثنية لدولة جنوب أفريقيا بالتعقيد وبحدة التناقض بين الأثنيات، وهذا يعود إلى سياسة التمييز العنصري[11] ، إذ تم عام 1936 إقرار تقسيم السكان إلى اربع مجاميع أثنية هي (الأفارقة – والأوربيون – والملونون – والآسيويون) ، ويشكل الأفارقة أغلبية عددية ، وتصل نسبتهم (80.2%) بينما الأوربيون يشكلون (8.4%) ، والملونون تبلغ نسبتهم (8.8%) ، ويأتي الآسيويون اقل النسب (2.5%) بحسب إحصاء 2020 .

والملاحظ ان وجود الأقليات الأثنية في اي بلد لاسيما دولة جنوب أفريقيا يسهم في حالات كثيرة بظاهرة عدم الاستقرار السياسي وما يترتب على ذلك من تدخلات خارجية من خلال العنف والتنافس على الموارد المادية أو لتحقيق مكاسب سياسية في السلطة .

وبصورة عامة فإن أغلب المجاميع الأثنية تتركز في المناطق الصناعية ، وكذلك الساحل الشرقي والجنوبي بسبب غزارة الأمطار والإنتاج الزراعي الكثيف والثروات المعدنية ، بينما يعاني الجزء الغربي من البلاد قلة الأعداد السكانية، أي ان تفاوتاً في توزيع السكان مما يشكل نقطة ضعف في القوة السياسية وعيباً جيوستراتيجياً .

ج- المقومات الاقتصادية :

تعد دولة جنوب أفريقيا من الدول الأفريقية القليلة التي انضمت إلى فئة الشرائح ذات الدخل الأعلى من المتوسط ويعود سبب ذلك إلى ما تملكه من معادن نفيسة وإنتاج زراعي ، فقد استثمرت

الانتعاش الاقتصادي العالمي لعام 2010 بزيادة الطلب على الصادرات وانتعاش أسعار السلع ، ويمثل الإنتاج الزراعي والغابات دعامة أساسية في اقتصاد جنوب أفريقيا إلى جانب الإنتاج الحيواني والأسماك . ويمثل الذهب عنصراً مهماً من عناصر الاستقرار الاقتصادي وهو من اقدم المعادن التي عرفت في جنوب أفريقيا ، وقد تطور تعدينه نتيجة توفر الاستثمارات الكبيرة والأبحاث العلمية ولا زال الذهب يعدن حتى الآن . ويوجد اليورانيوم الذي تم الحصول عليه من مناجم الذهب وتطورت أساليب استخلاصه بعد ظهور أهميته في إنتاج الطاقة الذرية ، لذلك يتم افتتاح بعض مناجم الذهب المغلقة ثانية لاستخلاص اليورانيوم[12] ، وكانت جنوب أفريقيا تحتكر إنتاج الماس عالمياً حتى الثلاثينيات من القرن العشرين ، وتنفرد جنوب أفريقيا بالإنتاج العالمي للبلاتين ، فضلاً عن معادن أخرى مثل الحديد والنيكل والمنغنيز والقصدير وغيرها ، ويمثل هذا الاحتياطي الضخم من المعادن نقطة مهمة تسهم في قوة الدولة السياسية .

المبحث الثاني

تحليل جغرافي للصراع الاثني في جمهورية جنوب أفريقيا

الصراع شكل من أشكال الرفض وهو تصادم إرادات بين طرفين أو اكثر ، أمّا الصراع الدولي فيعكس حالة التعارض بين المصالح أو اختلاف بالقيم بين مجموعتين أو اكثر ، وللصراع أشكال ، منها الصراع السياسي والصراع الاقتصادي والصراع الإعلامي والصراع الاثني لكن يبقى الصراع الدولي اشمل واعقد من مفهوم الحرب لأن الحرب متى ما وقعت فلا خيار أمام أطرافها سوى الاستمرار أو الاستسلام ، أو المقاومة أو النصر أو الهزيمة ، أما الصراع فيمكن إدارته والتكيف مع ضغوطه وعليه فإن الصراع الدولي هو المرحلة التي تسبق الحرب[13] .

1- الصراع الاثني في دولة جنوب أفريقيا :

يتكون مجتمع جنوب أفريقيا وبسبب الظروف التاريخية والجغرافية من مجموعات متغايرة في أصولها وثقافتها وألوانها ودياناتها ، فهناك الجماعات البيضاء التي تشكل (15%) والآسيويون يشكلون (3%) والملونون (8%) ، أما أكبر مجموعة أثنية فهم الأفارقة الجماعة السوداء ويشكلون (79%) [14] . إنّ إعطاء صفة الأثنية لمكونات هي قليلة بالعدد سياسة عنصرية لكبح التفوق العددي للأفارقة السود لانهم يمثلون الأغلبية من السكان وهذه السياسة تتخذها الجماعة البيضاء (قليلة العدد) ضد السود الأفارقة والملونين الآسيويين لتحقيق مصالحها وسيادتها وحفظ كيانها الاستعلائي ، وتستند الجماعة البيضاء في تحقيق أهدافها إلى حقيقتين هما[15] .

1- إنّ تعداد الجماعة البيضاء يمثل أقلية بالنسبة لغيرهم .

2- إنّ وسائل القوة التنفيذية مسيطر عليها من قبل الأقلية البيضاء وهي توجهها كيف ما تشاء .

لقد شهدت القارة الأفريقية ومنها جمهورية جنوب أفريقيا منذ أواخر الثمانينيات من القرن العشرين تحولات ديمقراطية بالمضمون الغربي الديمقراطي الليبرالي بعدما تم ممارسته من قبل الجماعات البيضاء من سياسة التفرقة العنصرية المرسومة للتنفيذ القسري ، ومن الأسس التي اعتمدتها جمهورية جنوب أفريقيا للتحول الديمقراطي ما يلي[16] .

1- إقرار مبدأ التعددية للأحزاب السياسية وتداول السلطة فيها .
2- إنّ القرار السياسي هو ثمرة التفاعل بين كل القوى السياسية ذات الصلة بالموضوع .
3- احترام مبدأ الأغلبية كأسلوب لاتخاذ القرار والفصل بين وجهات النظر المختلفة .
4- المساواة السياسية في الانتخابات من خلال إعطاء صوت واحد لكل مواطن .

ويمكن القول ان طبيعة التحول الديمقراطي في جنوب أفريقيا تنفرد عن نماذج الممارسات التي كانت محسومة للجماعات البيضاء بموجب دستور عام 1983 على حساب الجماعة السوداء ، وهذا ما

جعل تجربة دولة جنوب أفريقيا الديمقراطية ان تضع في حساباتها نموذج تصفية الاستعمار والانتقال إلى ديمقراطية الأغلبية بدل من ديمقراطية الأقلية .

هذه الإجراءات وغيرها دقت جرس الإنذار للجماعة البيضاء ، إذ ان التحول الديمقراطي سيفقدها التميز بالجانب السياسي لاسيما مبدأ الانتخابات (صوت واحد مقابل شخص واحد) إذ ستحصد الأغلبية السوداء الفوز فبدأت بالبحث عن ضمانات لحمايتها من داخل جنوب أفريقيا ، وكذلك الدول الكبرى ، وبدأت بالهيمنة على جميع مفاصل الاقتصاد بعدة طرق منها خصخصة الشركات والمصانع وهيكلة القسم الآخر منها لضمان استمرار سياسة الفصل العنصري بالجانب الاقتصادي لينعكس ذلك على الجانب الاجتماعي لإيمانهم بثراء هذه الدولة .

وعلى الرغم أن من الجماعات البيضاء الإنكليز والهولنديين (البوير) فضلاً عن جماعات أخرى من العناصر الآسيوية لا يشكلون إلاّ خمس إجمالي السكان أمام أربعة أخماس من السكان الأصليين ، لكنهم مارسوا ابشع عوامل التعصب الجنسي لاسيما بين عام 1948-1959 ، إذ ظهرت الكثير من القوانين التي ترسخ سياسة التعصب العنصري منها حرمان الأغلبية السوداء من العمل بالمهن الراقية والتمييز في التعليم والسكن والحرف الفنية والحرية الشخصية وغيرها .

وقد استمر نظام (الابارتيد)* باضطهاد كل من يعارضه والقى الزعامات الوطنية في السجون حتى عام 1990 مع بوادر سقوط المعسكر الاشتراكي ، بعد ان تبنى الحزب الوطني الأفريقي الذي يمثل الأغلبية السوداء مجموعة من المبادئ منها التنسيق المشترك مع الأثنيات الأخرى بحسب المصالح المشتركة[17] والتي تعرضت لأبشع أنواع الاضطهاد من السياسات العنصرية ، فضلاً عن تنامي تعاطف الرأي العام الدولي مع شعب جنوب أفريقيا اقتنع رئيس النظام العنصري في جنوب أفريقيا (فردريك) بحتمية المصالحة وإلغاء نظام الفصل العنصري نهائياً والمباشرة بإجراء اتصالات سرية مع نلسن مانديلا بعد خروجه من السجن عام 1990 ليطلق الجانبان مفاوضات سياسية توجت بإلغاء الفصل العنصري والدعوة لتنظيم انتخابات تعددية هي الأولى في تاريخ البلاد ، وجرت عام 1994 وفاز بها الحزب الوطني الأفريقي وزعيمه نلسون مانديلا .

2- **الضمانات التي منحت للأثنية البيضاء** :

يعد مصير الجماعات البيضاء من اهم المحددات التي تتعلق بدولة جنوب أفريقيا بعد نجاح تجربة التحول السياسي عام 1994، فقد منحت مجموعة من الضمانات ومنها ما يأتي[18]:

أ- تعيين (11) عضواً من الجماعات البيضاء في البرلمان من دون وجود الزام دستوري (على شكل كوتا أثنية) وهي أحد الأمور التي طمأنت الجماعة البيضاء إلى إمكانية نجاح تجربة المصالحة والحفاظ على مصالح البيض المستقبلية .

ب- تضمن قانون الحقوق الذي يمثل جوهر الدستور النهائي قائمة بالحريات التي يحترمها الدستور ومنها تحري ممارسة الاضطهاد على أساس عنصري واحترام الخصوصية والملكية الخاصة .

ج- ضمانات اقتصادية بخصخصة الممتلكات الحكومية وتجميع رأس المال بيد الجماعة البيضاء وعدم المساس بالمصالح الاقتصادية والذي ساهم بتقليل حد مخاوف رجال الأعمال البيض.

3- الآثار الاقتصادية للصراع الاثني في جنوب أفريقيا :

في ظل سياسات عنصرية تعتمد على لون البشرة في جمهورية جنوب أفريقيا تم إعداد الرجل الأبيض ليقود السلطة ويحقق التنمية التكنولوجية ويستحوذ على مقدرات البلاد ويعم الفساد وعدم الاستقرار ، وهناك رأي آخر يقول : (إنّ البيض كان لهم اثر إيجابي على جمهورية جنوب أفريقيا فيما يرى آخرون ان تطوير جمهورية أفريقيا بصورة متكاملة لا يتم إلاّ من قبل الأفارقة انفسهم وبدون الاعتماد على الخارج)[19].

وبعد أن تحولت من نظام الفصل العنصري إلى النظام الديمقراطي عام 1999 أصبحت دولة جنوب أفريقيا محركاً للتكامل الاقتصادي ، وتغير وجه الحياة السياسية والاقتصادية والعسكرية ، وقد تبنت الحكومة سياسات اقتصادية تحقق الخطة التنافسية لاسيما ان دولة جنوب أفريقيا منفتحة على العالم لتحقيق النمو الاقتصادي وهي تشجع الاستثمارات الأجنبية المباشرة .

وقد اتخذت سياسة الحكومة إجراءات اقتصادية عدة منها[20] :

1- تخفيض الضرائب والتعريفة الكَمركية .
2- السيطرة على عجز الموازنة .
3- تخفيف القيود على سوق الصرف .

وتتمتع دولة جنوب أفريقيا بوجود احتياطي ضخم من العملات الأجنبية ، إذ تحتل المرتبة (17) عالمياً ، كما ان سعر صرف العملة المحلية يجعلها من بين دول العالم المنخفضة التكلفة لإطلاق الاستثمارات مع توافر بنية تحتية متطورة تضاهي مثيلاتها في الدول المتقدمة ومستوى معيشة مرتفع ، وتعد بورصة العاصمة جوهانسبرغ من أكبر الأسواق المالية ، وهي عضو في الاتحاد المالي للبورصات منذ عام 1963 ، كما أنها تمتلك قاعدة اقتصادية متطورة ، فهي تمتلك ثروات معدنية هائلة يتم استخدامها في الصناعات التحويلية ، وتساهم الصناعة بنسبة (27%) من الناتج المحلي في حين تشكل الخامات المساهمة الأكبر (70.9%) والزراعة فقط (2.2%)[21].

ودولة جنوب أفريقيا ليست سوقاً صاعدة مهمة فحسب ، بل هي بوابة للنفاذ إلى الأسواق الأخرى ، فهي محاطة بدول حبيسة عدة (ليسوتو – سوازيلاند – بتوانا – زيمبابوي)، وهذا يعني أنها تمتلك مقومات الهيمنة على هذه الدول ، ولعل هذا ما دفع الدول إلى الانضمام إلى التكتلات الاقتصادية في منطقة جنوب أفريقيا[22] ، ولديها شبكة مواصلات متطورة تربطها بهذه الدول عن طريق البر وخطوط حديدية، وان خطوط الملاحة الرئيسة تمر بموازاة سواحلها في المحيطين الأطلسي والهندي عبر موانئ تجارية عدة . وبذلك فإن دولة جنوب أفريقيا تعد اقوى قوة اقتصادية ليس على مستوى السادك*، أو الجنوب الأفريقي فحسب وإنما على مستوى القارة ككل[23] ، فهي تمتلك اقوى اقتصاد في القارة ، إذ تنتج (44%) من الناتج المحلي لأفريقيا ، وتسهم بنحو (42%) من صادرات دول أفريقيا جنوب الصحراء ، ان الناتج المحلي الإجمالي لها اقوى من نظيره في الدول المنافسة لها في الأقاليم المختلفة على مستوى القارة ككل ، إذ بلغ حجم ناتجها المحلي لعام 2005 ما يقارب (397.5) بليون دولار [24].

ويستنتج الباحث وبناءً على ما تمتلكه دولة جنوب أفريقيا من مقدرات اقتصادية ما يلي :

أ- ان دولة جنوب أفريقيا بحاجة للبحث عن المزيد من الأسواق لتصريف إنتاجها .
ب- تمتلك إمكانيات اقتصادية تستطيع بواسطتها دعم الدول المجاورة لها .
ج- تسخير هذه الإمكانيات الاقتصادية وغيرها لأداء دور فعال لاسيما من خلال التجمعات الإقليمية والدولية .

جدول (2)
الوضع الاقتصادي للدول السادك للفترة 2005-2006م

الدولة	معدل التضخم		العجز الميزانية (-)/ الفائض الناتج% المحلي الإجمالي		الدين العام كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي		% الحساب الجاري من الناتج المحلي الإجمالي		معدل النمو الحقيقي	
	2005	2006	2005	2006	2005	2006	2005	2006	2005	2006
انكولا	18.5	12.2	7.3	3.4 -	37.8	25.5	15.7	16.4	20.6	19.5
بتسوانا	8.6	11.6	1.2	8.1	4.4	3.8	15.7	20.9	9.2	0.8 -
الكونغو الديمقراطية	21.3	18.2	1.2 -	0.7 -	158.7	133.4	4.4 -	7.5 -	6.5	5.1
ليسوتو	3.5	6.0	2.0	13.3	50.3	49.9	6.8 -	4.3	4.0	6.2
مدغشقر	18.4	10.8	10.3 -	10.3 -	87.0	30.0	10.9	8.8 -	4.6	4.9
ملاوي	15.4	13.9	1.2 -	1.5 -	105.4	28.5	34.0-	31.2-	2.3	2.3
موريشيوس	4.9	8.9	5.0 -	5.3 -	58.3	57.9	5.2 -	9.5 -	2.2	5.0
موزنبيق	6.4	13.2	3.5 -	1.5 -	70.0	47.7	11.9-	8.0 -	6.2	8.5
ناميبيا	2.2	5.1	1.1 -	2.1	33.6	31.4	7.1	18.3	4.2	4.6
جنوب أفريقيا	3.9	4.6	0.8 -	0.04	36.6	33.3	3.8 -	6.4 -	5.1	5.0
سوازيلاند	4.8	5.3	1.8 -	2.1 -	16.9	17.1	260	1.8	2.3	2.8
تنزانيا	4.4	6.2	5.0	5.5 -	63.8	49.97	6.9 -	10.9-	6.7	6.2
زامبيا	15.9	8.2	2.6 -	1.9 -	64.5	25.8	11.8 -	1.2 -	5.2	5.8
زمبابوي	585.8	1281.8	5.3 -	5.5 -	110.2	76.2	12.0 -	7.9 -	3.8-	1.8 -
الساداك	51.0	100.4	1.1 -	1.0 -	64.1	43.6	4.9 -	2.1 -	5.4	5.7

المبحث الثالث

التحديات التي تواجه جنوب أفريقيا ما بعد الفصل العنصري

بعد انتهاء سياسات الفصل العنصري في دولة جنوب أفريقيا واجهت الحكومة الكثير من التحديات ، فبينما يتحدث التصور الرسمي للبلاد عن تطلع جنوب أفريقيا للقيام بدور القائد الإقليمي الذي يقود جهود التكامل الاقتصادي والتعاون السياسي والأمني يأتي السلوك الفعلي مغايراً لحد ما لهذا التصور ، مما يخلق فجوة بين التصور الرسمي والسلوك الفعلي ، لكن هذه الفجوة تتسم بالضيق نسبياً في المجال السياسي والأمني وبالسعة والعمق في المجال الاقتصادي.

مما يعد دليلاً على وجود انعكاسات تعوق قدرة جنوب أفريقيا على الاضطلاع بدور القائد الإقليمي في سلوكها الفعلي في المنطقة .

1- **التحديات الاقتصادية** :

تعد الهيمنة الاقتصادية التي تسيطر عليها الجماعات البيضاء اهم التحديات التي تواجه دولة جنوب أفريقيا ، إذ تتجلى تلك الهيمنة بما تملكه من فائض تجاري ضخم ، كما تتركز الاستثمارات المكثفة في قطاعات التعدين والذي يدار كلياً من قبل الجماعات البيضاء ، وتعد الدول الأوربية والولايات المتحدة الأمريكية أكثر مستهلكي الثروة المعدنية[25].

وتكمن خطورة الهيمنة الاقتصادية للجماعات البيضاء في أنها تحد من قدرة دولة جنوب أفريقيا على الاضطلاع بدور ريادي يقود جهود التكامل الاقتصادي في إقليمها الذي يعمل على تحفيز التنمية الاقتصادية في ربوعه . ويعاني قطاع التجارة كذلك من مشكلة الهيمنة ، إذ تفوق الهيمنة التجارية التنفيذ الناجح لبروتوكول تجارة (السادك) الذي يرمي إلى تخفيض مرحلي للرسوم على الواردات ، إذ يلحق تنفيذ هذا البروتوكول أضرار كبيرة لدولة جنوب أفريقيا في ظل الهيمنة التجارية ، وبعد قبول جنوب أفريقيا بتخفيض غير مماثل في الرسوم (اي القبول بتخفيض الرسوم على وارداتها من بقية دول السادك بصورة اكبر واسرع من تخفيض دول السادك للرسوم على وارداتها من جنوب أفريقيا . ولتقليص فجوة الهيمنة التجارية للجماعات البيضاء في دولة جنوب أفريقيا اتخذت آليات تعويضية عدة منها منح دول السادك فرصة اكبر لدخول أسواقها[26]، وتهدئة مخاوف تلك الدول من التأثيرات السلبية المحتملة لاتفاقية التجارة الحرة بين جنوب أفريقيا والاتحاد الأوربي على صادراتها إلى جنوب أفريقيا ، إذ تتوقع دول السادك الدخول في منافسة كبيرة على أسواق جنوب أفريقيا مع منتجي الاتحاد الأوربي تضر باقتصادها وتهدد التنمية الاقتصادية فيها *.

ولكي يتم تفعيل الاستثمارات المباشرة لجنوب أفريقيا وتحويلها إلى محفز للتنمية الاقتصادية يجب اتباع ما يأتي[27] :

أ- مساهمة الاستثمارات في نقل التكنولوجيا وأساليب التصنيع الحديثة إلى دول المنطقة التي تعاني من تدني مستوياتها الاقتصادية .

ب- إنتاج السلع التي يعاد تصديرها لجنوب أفريقيا عن طريق الاستثمارات وتركيزها بدلاً من ذلك على زيادة صادرات هذه الدول لاسيما الصادرات المصنعة بصفة عامة .

ج- تطوير الموارد البشرية لدول المنطقة عن طريق الاستثمارات عبر قنوات تعليم رسمية وغير رسمية .

2- **التحديات السياسية والأمنية** :

تعد منافسة زيمبابوي لدولة جنوب أفريقيا على مقعد القيادة الإقليمية من أهم التحديات التي تواجه جنوب أفريقيا بعد الفصل العنصري في اطار التنمية للجنوب الأفريقي[28].

وقد تجلت تلك المنافسة بما يأتي :

أ- الصراع بين رئيس منظمة (السادك SADC) (نلسون مانديلا ورئيس جمهورية جنوب أفريقيا) ورئيس السياسات والدفاع والأمن في السادك الذي هو (موغابي رئيس جمهورية زيمبابوي) .

والسؤال هو هنا اين تكمن قمة الصراع بين الرئيسين؟

ان قمة الصراع تكمن حول مهام واختصاصات كل من الرئيسين (مانديلا وموغابي) في منظمة السادك . مانديلا تبنى وجهة نظر ان جهاز الأمن والدفاع الذي يترأسه موغابي يجب ان يرفع تقارير إلى قمة السادك بوصفه جزءاً منها ، بينما يتبنى موغابي وجهة نظر مغايرة وهي ان الجهاز مستقل عن بقية هياكل السادك . وهذه العقبة والتفرد بالقرار أضعفت قدرة منظمة السادك بالتعامل مع الصراعات في المنطقة ، مما أدى إلى تعليق أنشطة جهاز السادك في أيلول عام 1997 .

ب- التحدي الثاني يكمن بإصرار زيمبابوي على القيام بفعل مباشر لمساندة رئيس جمهورية الكونغو الديمقراطية ، بينما تدعو دولة جنوب أفريقيا لا يجاد حل سلمي للصراع من خلال جلوس الأطراف المتصارعة إلى مائدة المفاوضات . وتخشى الدول المجاورة لزيمبابوي من انتقال عدوى الإصلاح الزراعي الذي تبنته زيمبابوي الذي تم بموجبه السيطرة على أراضي البيض ومنحها إلى السود ، ولا يزال ثلث الأراضي الزراعية مسيطر عليها من قبل البيض في جنوب

أفريقيا[29]، إلاّ أن حدة المنافسة الإقليمية بين زيمبابوي وجنوب أفريقيا تراجعت بعد تخلي مانديلا عن رئاسة جنوب أفريقيا*.

وقد امتنعت الرئاسات بعد مانديلا عن إدانة الاستيلاء القسري على مزارع البيض في زيمبابوي[30] . ويستنتج الباحث ان سياسة دولة جنوب أفريقيا ورئيسها (نلسون مانديلا) تجاه زيمبابوي تعود إلى أمرين :

الأول : انها تخشى من انهيار حكومة زيمبابوي ، واندلاع حرب اهلية تدمر اقتصادها الهش ، لاسيما أنها دولة حبيسة وتدفع اللاجئين للتدفق إلى دولة جنوب أفريقيا بحكم الجوار الجغرافي الملاصق لها .

الثاني : الخشية من تعاظم نفوذ المعارضة لحكومة زيمبابوي ونجاح حركتهم من أجل التغيير الديمقراطي التي لها قاعدة شعبية عمالية واسعة وإسقاط حكومة زيمبابوي على غرار ما حدث مع جيرانهم في دولة زامبيا ، إذ أسقطت المعارضة حكومتها[31].

وهناك تحديات أخرى تعيق التجربة الديمقراطية لجمهورية جنوب أفريقيا عدا علاقاتها الإقليمية المتوترة مع جيرانها الجغرافي (زيمبابوي) ومنها ما يلي[32] :

- عملية إعادة هيكلة القدرات العسكرية لدولة جنوب أفريقيا ما بعد الفصل العنصري .
- عدم اكتمال التجهيزات اللازمة للمشاركة الفاعلة من جانب القوات العسكرية لدولة جنوب أفريقيا في عمليات حفظ السلام بسبب قلة التخصيصات المالية على الرغم من التقدم الذي أحرزته بهذا الصدد .
- تواجد المرتزقة في جنوب أفريقيا والذين يعدون بمئات الآلاف في القوات العسكرية خلال مدة الحكم العنصري ، وتقوم شركات متخصصة بتوظيفهم وتتخذ من جنوب أفريقيا مقراً لها ، وتعد هذه القوات بمثابة جيوش خاصة لها خبرة في أثناء حروب جنوب أفريقيا وتؤدي هذه القوات دوراً في الصراعات الأفريقية ويعني ذلك ان لهم القدرة على التأثير بالموقف الأمني والعسكري في المنطقة .

3- الدور الإقليمي لجنوب أفريقيا في تحقيق الاستقرار السياسي :

أدت حكومة جنوب أفريقيا أدواراً كبيرة في الوساطة لإنهاء المشكلات بين الدول الأفريقية، إذ أنّها تركز على اتفاقيات السلام (حفظ وصناعة السلام) في القارة ولها اكثر من (16) دوراً في هذا المجال على سبيل المثال أدوارها في أوغندا، بوروندي ، الكنغو الديمقراطية ، السودان ، أثيوبيا ، أرتيريا ، زيمبابوي وغيرها ، وقد اعتمدت دولة جنوب أفريقيا التفاوض كوسيلة لمعالجة الصراعات[33] . فقد سعت عام 1994 لتعزيز السلام في انكولا وإنهاء التمرد في زائير عام 1998 ، إذ طبقت استراتيجيات الإغراء في محاولة لدفع الطرفين إلى التسوية، كما عززت صورتها الإقليمية والدولية كصانع للسلام في إنهاء الصراع بين جمهورية الكونغو الديمقراطية (زائير سابقاً) وبوروندي[34]. كما كان لجمهورية جنوب أفريقيا دور في إنهاء الأزمة في زيمبابوي منذ استقلالها عام 1980 ، إذ شجعت على ممارسة الديمقراطية في انتخابات عام 2002 من خلال مشاركة مراقبين للانتخابات تحت رعاية المنتدى البرلماني لجماعة السادك[35] ، ونجحت في تسوية الصراع في ليبيريا وساحل العاج 2003 ، ولها نجاح في كسر الجمود حول الانقسامات العرقية والسياسية وإشراك الفرقاء في عملية سلام كبيرة[36] ، إذ شددت سياسة جنوب أفريقيا الجهود لوقف الإتجار بالأسلحة الخفيفة والألغام الأرضية المضادة للأفراد ، وتجنيد الأطفال والأمن البشري واعتبرت ذلك قضية مهمة في حماية الإنسان ، كما اكد صناع السياسية على ضرورة توعية الجهات الفاعلة للابتعاد عن مفاهيم الصدامات العسكرية في تحقيق امن الدولة والى مزيد من التركيز على الأمن الإنساني .

وادت جنوب أفريقيا دوراً محورياً في تأسيس القوة العسكرية لجماعة السادك ، التي تعد جزءاً من القوة الاحتياطية للاتحاد الأفريقي ، ويمكن نشرها في اي مكان من القارة ، وهي قوة خاصة بمعالجة الأزمات الإنسانية والتهديدات التي يتعرض لها الأمن الخارجي ، وفي عام 1998 اختيرت مدينة دوربان في جنوب أفريقيا لعقد مؤتمر قمة عدم الانحياز ، التي كانت أزمات الجنوب الأفريقي احدى محاورها[37]، وأسهمت جنوب أفريقيا بمناهضة التمييز العنصري على المستوى الدولي وذلك باستضافتها المؤتمر العالمي لمناهضة العنصرية عام 2001 ، وقد حضر المؤتمر ممثلين ومندوبين عن (150) دولة وان هذا الحضور انما يدل على تطور واسع للوعي الإنساني المعادي لفكرة العنصرية وقد ناقش المؤتمر قضايا عدة كان على رأسها رفض العنصرية والتمييز العنصري[38] .

ويبدو للباحث مما سبق ان هناك تناقض كبير في سياسات جنوب أفريقيا، فهي تعطي الجانب الأكبر للسلام في دول جنوب أفريقيا وذلك لتأمين مصالح الشركات المتعددة الجنسيات وتأمين استثمارها في تلك الدول ، بينما توجد هناك شركات أمنية خاصة كثيرة العدد تجند الأشخاص بمختلف الوسائل وتعدهم إعداد عسكري مهاراتي كبير، وان هذه الشركات الدائرة في أفريقيا ، على الرغم من إصدار الحكومة للقوانين التي تمنع عمل مثل هذه الشركات إلاّ من مثل هذه الشركات موجودة داخل أراضي جنوب أفريقيا ، وهي تعمل في مختلف بلدان العالم ، كما تعمل في الساحة الأفريقية .

وعلى الرغم من ان دولة جنوب أفريقيا أسهمت وتخلصت من سياسة الفصل العنصري ، لكنها أسهمت بإعداد الجماعات البيضاء إعداداً اقتصادياً للسيطرة على معظم الدول الأفريقية بوساطة الشركات المتعددة الجنسيات وفرض السياسات التي تخدم مصالح هذه الشركات .

الاستنتاجات :

1- الصراع في معظم الأحيان في دولة جنوب أفريقيا صراعاً بين الأقلية البيضاء والأغلبية السوداء من الأفارقة، والهنود والملونين يمثلون منطقة وسط بين القطبين الرئيسين .
2- بسبب النظرة الغربية لإنسان أفريقيا قامت بتصنيع شخصيات كاريزمية من اجل تنفيذ مصالحها ، بينما ابتعدت هذه الشخصيات عن تحقيق آمال وتطلعات الشعب الأفريقي .
3- الديمقراطية في جنوب أفريقيا هي ديمقراطية تحول من القمع الاستبدادي إلى الفوضى ، وهي ستاراً للتجزئة الوطنية على أساس ديني ومذهبي وعرقي ، وهي ديمقراطية مهددة للسلم الاجتماعي والتعايش المدني .
4- الصراع الاثني له دور كبير في مشروع النهضة الأفريقية لاسيما جنوب أفريقيا ، إذ يرحب بالجماعة البيضاء من دون أن يمسها من خلال رأس المال الأبيض الموجود أصلاً في جنوب أفريقيا .
5- الظاهرة الأثنية تعدّ ركيزة أساسية للحرب الأهلية عندما يجري رسم وتنفيذ السياسات العامة للدولة على أساس الاعتبارات الأثنية المتحيزة .
6- الحدود السياسية لدولة جنوب أفريقيا تمثل قوة واضحة لصالح الدولة فهي حدود بحرية باستثناء الحد الشمالي البري على الرغم من انه يسير مع ظاهرة طبيعية واضحة .

التوصيات :

1- إزالة ارتباط الهوية الأثنية بالاقتصاد لبناء دولة تقوم على المساواة وهذا يتطلب مشاركة الإدارات والقطاعات المهمة كافة لتحقيق مزيجاً من الجماعات التي تتكون منها جمهورية جنوب أفريقيا .
2- النظر إلى مصلحة جنوب أفريقيا بوصفها فوق مصالح وأطماع دول العالم ، وان يتم التعامل مع المستوطنين البيض بما لا يهدد امن واستقرار الدولة .

3- اعتماد الولاء الوطني والتجرد التام من كل أنواع التعصب الطائفي أو القبلي معياراً للمواطنة ، وإشاعة ثقافة وطنية شاملة تتسم بالعقلانية والموضوعية وتستند إلى المساواة وتعمل على تحقيق الحرية .
4- الديمقراطية تستند إلى حتمية التنوع في اطار الدولة والمجتمع ، لذا يجب أن يسبقها إنجاز بناء الهوية الوطنية الموحدة للمجتمع وإزالة أسباب التمييز العنصري .
5- تطوير النظام السياسي على ممارسة السلطة السيادية لمقاطعات البلاد التسعة كافة ، لأن ذلك يؤدي إلى بناء دولة قوية ذات سيادة قانونية وفعلية .
6- إلغاء الأحزاب الأثنية كافة والسعي لتأسيس أحزاب وطنية تمثل أطياف المجتمع كافة .

الهوامش والمصادر

(1) علي احمد هارون ، أسس الجغرافية السياسية ، دار الفكر العربي ، القاهرة ، 2003 ، ص89 .
(2) ليلى مرسي أمين ، محمد طه بدوي ، أصول علم السياسة ، المكتبة العربية الحديثة ، الإسكندرية ، 2009 ، ص9-11 .
(3) Carter, Cx, Five African state, response to diversity, London, 1994, P. 444.
(4) John Robert victor Prescott, Boundaries and frontiers, Croon Helm, New Jersey, 1978, P.90.
(5) فتحي محمد ابو عيانة ، دراسات في الجغرافية السياسية ، دار المعرفة الجامعية ، الاسكندرية ، 1985 ، ص165 .
(6) Robert Stock, Africa of the sahara : a Geographical interpretation, Guilford press, U.S.A., 1998, P. 67.
(7) محمد فاتح عقيل ، مشكلات الحدود السياسية ، دراسة موضوعية تطبيقية في الجغرافية السياسية ، ج1 ، المؤسسة الثقافية الجامعية ، القاهرة ، 1962 ، ص118-120.
(8) Hamdan, G. The political map of New Africa, Geographical Reivew, Vol. 57, no. 3, 1963, London, PP. 420-432 .
(9) محمد هاشم محمد ، مملكة الباسوتو من الاستقلال إلى الحماية ، رسالة ماجستير غير منشورة ، معهد البحوث والدراسات الأفريقية ، جامعة القاهرة ، 1988 ، ص295-328 .
(10) South Africa Year Book, 2010/11, The Land and its people , Op. cit., p.4.
(11) Grrhard mare, Ethnieity and politics in south Africa, zed Book, London, 2003, PP. 144-145.
(12) Kesler S. E. Mineral resources, economics and the environment : Maxwell Macmillan international, New york, 1994, P. 201.
(13) سي جديون وير ، تاريخ جنوب أفريقيا ، ت: عبد الرحمن عبد الله الشيخ ، دار المريخ للنشر، الرياض ، 1986 ، ص101 .
(14) Central statistical service, pretoria, 2011 south African statistics, 2011, P.9.
(15) عبد الملك عودة ، السياسة والحكم في أفريقيا ، دار المعارف ، القاهرة ، 1959 ، ص273.
(16) Sam M. Makinda, Democracy and multi-party politics in Africa studies, Cambridge, Cambridge university press, Vol. 34, No. 1999, P. 555.
* الابارتيد : وهو نظام الحكم والسياسة العنصرية التي تبنتها حكومة الأقلية البيضاء في جنوب أفريقيا .
(17) هاين ماريز ، جنوب أفريقيا ، حدود التغير ، ترجمة : صلاح العمروسي ، عزو الخميسي ، مركز البحوث العربية والأفريقية ، القاهرة ، 2004 ، ص352 .
(18) Jeffrey Herbst " Racial Reconciliation in southern afreica " international afffiars, Vol. 65, No. 1, Winters 1988/89, P.45.

(19) Alexandra haritvleac, The Effects of colonialism on African Economics development, mse in international economic consulting AARHVS university, Denmark, 2011, P. 24.

(20) South Africa, Year Book, economy 2012/13, Op. Cit., P. 134.

(21) إسراء احمد جياد ، سياسة جنوب أفريقيا تجاه الوطن العربي للفترة 1944-2000 ،ـ رسالة ماجستير ، الجامعة المستنصرية ، كلية التربية ، 2002 ، ص41-42 .

(22) محمد عاشور ، احمد علي سالم ، دليل المنظمات الأفريقية الدولية ، القاهرة ، معهد البحوث والدراسات الأفريقية ، 2006 ، ص58 .

* السادك : (SADC) : هي منظمة دولية تهدف إلى تعزيز التنمية الاقتصادية في جنوب أفريقيا أسست عام 1992 بعد تعويضها بمؤتمر التنسيق لتنمية أفريقيا الجنوبية .

(23) محمد عاشور ، احمد علي سالم ، دليل المنظمات الأفريقية الدولية ، القاهرة ، معهد البحوث والدراسات الأفريقية ، 2006 ، ص85 .

(24) ايمن شبانة ، الدولة القائد ودورها في التكامل الإقليمي في ضوء تجربتي ، السادك والايكاد ، التكامل الإقليمي في أفريقيا ، رؤى وآفاق ، معهد البحوث والدراسات الأفريقية ومشروع دعم التكامل الأفريقي ، نيسان 2005 ، القاهرة ، ص87 .

(25) مركز الدراسات الدولية ، جنوب أفريقيا وسياسة التمييز العنصري ، ترجمة : وسن صالح ، قضايا دولية ، جامعة بغداد ، العدد 42 ، 2000 ، ص43 .

(26) Paulkalcnga, Trade & industrial integration in southern Africa, pitfalls & Challcnges, global Dialoguc, Vol. 43, 1999, PP. 1-2.

* تعد اتفاقية التجارة الحرة بين الاتحاد الاوربي وجنوب أفريقيا جزءاً من اتفاقية التعاون والتنمية والتجارة التي تغطي مجالات متنوعة (سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية) ، ووقعت تلك الاتفاقية في مارس بعد مفاوضات دامت اربع سنوات .

(27) UNCTAD, world investment report, 1997, Op. Cit., pP. 65-66

(28) Maxi schoeman, " south arfrica an Emerging power, " African security review, Vol. 9, No. 3, 2000, P. 8.

(29) إسراء احمد جياد ن الأوضاع السياسية في زيمبابوي في ضوء انتخابات مجلس الشيوخ ، المرصد الدولي ، مركز الدراسات الدولية ، جامعة بغداد ، العدد2 ، تشرين الثاني ، 2006 ، ص93 .

* مانديلا : سياسي مناهض لنظام الفصل العنصري في جنوب أفريقيا ، شغل منصب الرئيس بين عامي 1994-1999 ، وهو اول رئيس اسود لدولة جنوب أفريقيا ، وانتخب بطريقة ديمقراطية .

(30) يحيى غانم ، موغابي والخروج من الأزمة في زيمبابوي ، السياسة الدولية ، العدد (17) ، المجلد 42، القاهرة ، 2007 ، ص160 .

(31) R. W. jhnson, " south Africa's support for Mugabe" , Focus, (parklands : The Helen Suzman foundation), No. 21, March, 2001, P.1.

(32) William Gutteridge " South Africa: potential of mbeki's presifercy " confict studies, nos, 319/320, July, 1999, P.17.

(33) Landsberg Chirs, kabemba Clauds. " South African diplomacy, TenLessons from Africa, policy: issues and actors for policy studiesw, Vol. 18, No. 3, Johanesburg, 2005, P.3.

(34) Kabemba Claude, Whither the DRC? Causes of the Confect un the Democrattic republic of Congo, and the way forward, Foreign policy series Johannesburg: center for policy studies, 1999, P.12.

(35) Yolanda Sadie and Maxi schoeman, " Zimbabwe: Lessons for and response from south Africa and the region " , in south Africa year book of international Affairs, 2000, SAIA, 2000, PP. 261-262.

(36) Deron Curtis " The space un burubdi: success Ful African intervention " Global insight, No. 24, September, 2003, P.18.

(37) فوزية صابر ، قمة دوربان ، دراسة لمؤتمر قمة حركة عدم الانحياز المنعقد في جنوب أفريقيا، أيلول 1998، أوراق عربية ، الجامعة المستنصرية ، مركز دراسات وبحوث الوطن العربي ، العدد 1998 ـ، ص1 .

(38) أزهار الغرباوي ، مؤتمر دوربان الخلافات والتوقعات ، قضايا دولية ، جامعة بغداد ، العدد 48 ، 2001 ، ص13 .

المصادر :

المصادر العربية

1- أزهار الغرباوي ، مؤتمر دوربان الخلافات والتوقعات ، قضايا دولية ، جامعة بغداد ، العدد 48 ، 2001 .

2- إسراء احمد جياد ، سياسة جنوب أفريقيا تجاه الوطن العربي للفترة 1944-2000 ،ـ رسالة ماجستير ، الجامعة المستنصرية ، كلية التربية ، 2002 .

3- إسراء احمد جياد ن الأوضاع السياسية في زيمبابوي في ضوء انتخابات مجلس الشيوخ ، المرصد الدولي ، مركز الدراسات الدولية ، جامعة بغداد ، العدد2 ، تشرين الثاني ، 2006 ، ص93 .

4- ايمن شبانة ، الدولة القائد ودورها في التكامل الإقليمي في ضوء تجربتي ، السادك والايكاد ، التكامل الإقليمي في أفريقيا ، رؤى وآفاق ، معهد البحوث والدراسات الأفريقية ومشروع دعم التكامل الأفريقي ، نيسان 2005 ، القاهرة .

5- سي جديون وير ، تاريخ جنوب أفريقيا ، ت: عبد الرحمن عبد الله الشيخ ، دار المريخ للنشر، الرياض ، 1986.

6- عبد الملك عودة ، السياسة والحكم في أفريقيا ، دار المعارف ، القاهرة ، 1959 .

7- علي احمد هارون ، أسس الجغرافية السياسية ، دار الفكر العربي ، القاهرة ، 2003 .

8- فتحي محمد ابو عيانة ، دراسات في الجغرافية السياسية ، دار المعرفة الجامعية ، الاسكندرية ، 1985 .

9- فوزية صابر ، قمة دوربان ، دراسة لمؤتمر قمة حركة عدم الانحياز المنعقد في جنوب أفريقيا، أيلول 1998، أوراق عربية ، الجامعة المستنصرية ، مركز دراسات وبحوث الوطن العربي ، العدد 1998 .

10- ليلى مرسي أمين ، محمد طه بدوي ، أصول علم السياسة ، المكتبة العربية الحديثة ، الإسكندرية ، 2009.

11- محمد عاشور ، احمد علي سالم ، دليل المنظمات الأفريقية الدولية ، القاهرة ، معهد البحوث والدراسات الأفريقية ، 2006.

12- محمد عاشور ، احمد علي سالم ، دليل المنظمات الأفريقية الدولية ، القاهرة ، معهد البحوث والدراسات الأفريقية ، 2006 .

13- محمد فاتح عقيل ، مشكلات الحدود السياسية ، دراسة موضوعية تطبيقية في الجغرافية السياسية ، ج1 ، المؤسسة الثقافية الجامعية ، القاهرة ، 1962.

14- محمد هاشم محمد ، مملكة الباسوتو من الاستقلال إلى الحماية ، رسالة ماجستير غير منشورة ، معهد البحوث والدراسات الأفريقية ، جامعة القاهرة ، 1988.

15- مركز الدراسات الدولية ، جنوب أفريقيا وسياسة التمييز العنصري ، ترجمة : وسن صالح ، قضايا دولية ، جامعة بغداد ، العدد 42 ، 2000 .

16- هاين ماريز ، جنوب أفريقيا ، حدود التغير ، ترجمة : صلاح العمروسي ، عزو الخميسي ، مركز البحوث العربية والأفريقية ، القاهرة ، 2004 .
17- يحيى غانم ، موغابي والخروج من الأزمة في زيمبابوي ، السياسة الدولية ، العدد (17)، المجلد 42، القاهرة ، 2007 .

المصادر العربية المترجمة :

1- Azhar Al-Gharabawi, Durban Conference, Controversies and Expectations, International Issues, University of Baghdad, No. 48, 2001.
2- Israa Ahmed Jiyad, South Africa's policy towards the Arab world for the period 1944-2000, a master's thesis, Al-Mustansiriya University, College of Education, 2002.
3- Israa Ahmed Jiyad on the political situation in Zimbabwe in the light of the Senate elections, International Observatory, Center for International Studies, University of Baghdad, No. 2, November, 2006.
4- Ayman Shabana, The Leading State and Its Role in Regional Integration in the Light of My Experience, SADC and ICAD, Regional Integration in Africa, Visions and Prospects, Institute of African Research and Studies and the Project to Support African Integration, April 2005, Cairo.
5- C. Gideon Weir, History of South Africa, T.: Abd al-Rahman Abdullah al-Sheikh, Dar al-Marikh Publishing House, Riyadh, 1986.
6- Abd al-Malik Odeh, Politics and Governance in Africa, Dar al-Maaref, Cairo, 1959.
7- Ali Ahmed Haroun, Foundations of Political Geography, Arab Thought House, Cairo, 2003.
8- Fathi Muhammad Abu Ayana, Studies in Political Geography, University Knowledge House, Alexandria, 1985.
9- Fawzia Saber, Durban Summit, a study of the Non-Aligned Movement Summit held in South Africa, September 1998, Arab Papers, Al-Mustansiriya University, Center for Studies and Research in the Arab World, No. 1998.
10- Laila Morsi Amin, Muhammad Taha Badawi, The Origins of Political Science, Modern Arab Library, Alexandria, 2009.
11- Mohamed Ashour, Ahmed Ali Salem, Directory of African International Organizations, Cairo, Institute of African Research and Studies, 2006.
12- Mohamed Ashour, Ahmed Ali Salem, Directory of African International Organizations, Cairo, Institute of African Research and Studies, 2006.
13- Muhammad Fateh Aqil, Problems of Political Borders, an applied objective study in political geography, Part 1, University Cultural Foundation, Cairo, 1962.

14- Muhammad Hashim Muhammad, The Basotho Kingdom from Independence to Protection, unpublished MA thesis, Institute of African Research and Studies, Cairo University, 1988.
15- Center for International Studies, South Africa and the Policy of Racial Discrimination, translation: Wassan Salih, International Issues, University of Baghdad, No. 42, 2000.
16- Heine Maris, South Africa, The Limits of Change, translated by: Salah Al-Amrousy, Ezzo Al-Khamisi, Arab and African Research Center, Cairo, 2004.
17- Yahya Ghanem, Mugabe and Exiting the Crisis in Zimbabwe, International Politics, No. 17, Volume 42, Cairo, 2007.

المصادر الاجنبية :

1- Alexandra haritvleac, The Effects of colonialism on African Economics development, mse in international economic consulting AARHVS university, Denmark, 2011.
2- Carter, Cx, Five African state, response to diversity, London, 1994.
3- Central statistical service, pretoria, 2011 south African statistics, 2010.
4- Deron Curtis " The space un burubdi: success Ful African intervention " Global insight, No. 24, September, 2003.
5- Grrhard mare, Ethnieity and politics in south Africa, zed Book, London, 2003.
6- Hamdan, G. The political map of New Africa, Geographical Reivew, Vol. 57, no. 3, 1963, London .
7- Jeffrey Herbst " Racial Reconciliation in southern afreica " international afffiars, Vol. 65, No. 1, Winters 1988/89.
8- John Robert victor Prescott, Boundaries and frontiers, Croon Helm, New Jersey, 1978.
9- Kabemba Claude, Whither the DRC? Causes of the Confect un the Democrattic republic of Congo, and the way forward, Foreign policy series Johannesburg: center for policy studies, 1999.
10- Kesler S. E. Mineral resources, economics and the environment : Maxwell Macmillan international, New york, 1994.
11- Landsberg Chirs, kabemba Clauds. " South African diplomacy, TenLessons from Africa, policy: issues and actors for policy studiesw, Vol. 18, No. 3, Johanesburg, 2005.
12- Maxi schoeman, " south arfrica an Emerging power, " African security review, Vol. 9, No. 3, 2000.

13- Paulkalcnga, Trade & industrial integration in southern Africa, pitfalls & Challcnges, global Dialoguc, Vol. 43, 1999.
14- R. W. jhnson, " south Africa's support for Mugabe" , Focus, (parklands : The Helen Suzman foundation), No. 21, March, 2001.
15- Robert Stock, Africa of the sahara : a Geographical interpretation, Guilford press, U.S.A., 1998.
16- Sam M. Makinda, Democracy and multi-party politics in Africa studies, Cambridge, Cambridge university press, Vol. 34, No. 1999.
17- William Gutteridge " South Africa: potential of mbeki's presifercy " confict studies, nos, 319/320, July, 1999.
18- Yolanda Sadie and Maxi schoeman, " Zimbabwe: Lessons for and response from south Africa and the region " , in south Africa year book of international Affairs, 2000, SAIA, 2000.

Analysis of Ethnic Conflicts in the Republic of South Africa and its repercussions on the situation in the African continent (study in geopolitics)

Assistant Doctor Adnan Abdullah Hammadi
Ministry of Education - Open Educational College

Abstract
South African society is characterized by the fact that it consists of different groups in origin, culture, religion and color, as these groups descend to African, European or Asian origins, as well as the people of color who came as a result of the mixing of these ethnic groups. An ethnicity trying to relate to the society from which it descended. The South African society is a suitable environment for the growth of the idea of racism and its practice in the social, economic and political reality. The population of South Africa consists of four ethnic components: Africans (79%), whites (10%), colored people (8%), and Asians (3%). And that these groups find their extension within other neighboring countries, and these extensions play important roles in relation to their relations with neighboring countries, negatively and positively.
Keywords: ethnicity, ethnic conflict, ethnic reflections.